حقوق الأنسان

المحاضرة الرابعة

أ.م.د ميثم عبد الخضر جبار

حقوق الإنسان

Human Rights

الاستاذ الدكتور
عمار عباس الحسيني

مكتبة دار السلام القانونية
الطبعة الرابعة
القاهرة 2022

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

حقوق الأنسان

Doaaa.al-hadee@mustaqbal-college.edu.iq

المحاضرة الرابعة

المبحث الثالث: التطور التاريخي لحقوق الانسان

المطلب الأول: حقوق الانسان في بلاد الرافدين

المطلب الثاني : حقوق الانسان في العصر الفرعوني

المطلب الثالث :حقوق الانسان في اليونان

المبحث الثالث

التطور التاريخي لحقوق الإنسان

ليس من اليسير القول – في ظل التشريعات والمجتمعات القديمة– ان هنالك مظاهر واضحة وملامح محددة لحقوق الإنسان بشكلها المعاصر، إنما يمكن تَلمُس بعض بوادر هذه الحقوق في تلك الحقب الزمنية من خلال بعض المظاهر والأحكام التي كانت سائدة في تلك العهود، لاسيما وان البشرية قد مَرَت بعهود طويلة من الثأر والإنتقام والتمايز الطبقي وطغيان الحُكام وإهدار حقوق المرأة. والواقع ان دراسة تطور حقوق الإنسان ابتداءً من المجتمعات القديمة مروراً بالقرون الوسطى وحتى العصر الحديث، ستمكننا من الفهم الصحيح لهذه الحقوق بشكلها المعاصر الذي استقر تنظيمه في التشريعات الحديثة، ولهذا سنتناول هذه الحقوق كالآتي:

- في بلاد وادي الرافدين.
- في العصر الفرعوني.
- عند اليونان.
- عند الرومان.
- في العصور الوسطى.
- في العصر الحديث.

المطلب الاول

حقوق الإنسان في بلاد وادي الرافدين

تُعد حضارة وادي الرافدين أقدم الحضارات البشرية وأولها إهتماماً بحقوق الإنسان من خلال العديد من التشريعات التي كانت سائدة في تلك الحضارة. وبهذا الصدد يذكر المؤرخون ان أقدم وثيقة لحقوق الإنسان، قد كانت وثيقةً سومرية وان القانون والعدالة والحرية كانت من أساسيات الفكر العراقي القديم منذ بدء التدوين في الألف الثالث قبل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الميلاد، وقد كان العراقيون في مختلف عهودهم «سومريةً أم أكدية أم بابلية أم آشورية» يطالبون حُكامَهم بوصفهم نواباً للإله بوضع قواعد وتطبيق إجراءات تضمن للجميع الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة. وقد كان للمرأة في العراق القديم الحق في ممارسة أعمال ومهن مختلفة، كذلك عن مشاركة زوجات الأمراء في العهد السومري لأزواجهن في إدارة شؤون الحكم، فضلاً عن تولي عدد من النساء السومريات مناصب كبيرة في الدولة. وان كلمة (أماركي) التي وردت في نص سومري قديم تعني (الحرية).

وفي عام 1878م عثرت بعثة آثارية سومرية في جنوب العراق على مخطوط طيني قديم مدون باللغة السومرية ومكتوب بالخط المسماري يضمُ عدداً كبيراً من الاصلاحات التي وضعها الملك السومري «**اورو كاجينا**» حاكم مدينة «لكش» في حدود عام 2375 قبل الميلاد، وتتضمن هذه الوثيقة إصلاحات تؤمن القضاء على المساوئ الي كان يعاني منها الشعب آنذاك كاستغلال الأغنياء للفقراء، فضلاً عن وضع القوانين التي تحقق الحرية والعدالة والمساواة، وبعد ذلك قام الملك «اورو كاجينا» بعدد من الاصلاحات التي تنظم حياة الأُسرة ومكانة المرأة واستقلاليتها في مجتمع المدينة السومرية[1]، فضلاً عن منع الكهنة من استغلال الفقراء، كما انه مَنَح الحرية الكاملة لسكان سلالته، وتمثل إصلاحات هذا الملك أقدم إصلاحات اقتصادية واجتماعية[2]، ويُذكر أن «أورو كاجينا» كان قد تعهد لسكان مدينة «لكش» بمبدأ مفاده انه «لن يسمح بأن يقع اليتامى والأرامل فريسة ظلم الأقوياء»[3].

وفي العهد السومري أيضاً جاء في مقدمة «**قانون اورنمو**» ما نصه «ان الهدف من هذا القانون توطيد العدالة وإزالة البغضاء والظلم وتوفير الحرية في البلاد»، وتَضَمن هذا القانون عدداً من مبادئ حقوق الإنسان ومنها منع المساس بجسم الإنسان وتحريم شهادة الزور والعقاب على الاتهام الكاذب وحماية الملكية وأموال الغير[4]، فضلاً

---

(1) أشار إليها: د. رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان «تطورها، مضامينها، حمايتها»، العاتك لصناعة الكتاب، 2009، ص4 ـ 6.

(2) أشار إليها: د. ماهر صالح علاوي الجبوري وآخرون، حقوق الإنسان والطفل والديمقراطية، العاتك لصناعة الكتاب، 2009، ص23.

(3) أشار إليها: صموئيل كريمر، من الواح سومر، ترجمة د. طه باقر، القاهرة، 1957، ص112.

(4) أشار إليها: د. سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان، موسوعة القانون الدولي «3»، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص15 ـ 16.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عن ان قانون «اورنمو» قد تضمن حماية حقوق المرأة المتزوجة وغير المتزوجة والمرأة المطلقة[1].

وفي العهد البابلي القديم تضمن «**قانون لبت عشتار**» الذي جاء بمقدمة مقاربة لم ورد في مقدمة قانون «اورنمو»، مبادئ لتحقيق الرفاهية الإنسانية[2]، ومن مبادئ حقوق الإنسان في هذا القانون منع تعذيب الإنسان وضمان حقوق الطفولة وحماية طبقة العبيد ومنع الاساءة اليهم، بل امتدت الحماية في هذا القانون إلى الحيوان ومنع إيذاءه[3].

كما ذهب قانون «**مملكة إيشنونا**» إلى إقرار عدد من مبادئ حقوق الإنسان ومنها المحافظة على حقوق الأسير وتحديد أسعار المواد الأساسية كاللحوم والزيوت والصوف والحبوب والنحاس وملح الطعام، كذلك تحديد أسعار النقل البري والنقل المائي[4]، فضلاً عن ان هذا القانون قد تضمن عدداً كبيراً من مبادئ حقوق الإنسان التي وردت في التشريعات الأخرى.

وتعد «**شريعة حمورابي**» أهم القوانين العراقية القديمة وليس أقدمها[5]، والتي أصدرها الملك البابلي حمورابي في السنة الثلاثين من حكمه بعد أن قام بتوحيد وادي الرافدين تحت حكم دولة واحدة، ومع ان المجتمع البابلي كان يتألف من ثلاث طبقات وهي «الأحرار» و«الطبقة الوسطى» و«العبيد»، إلّا إن شريعة حمورابي قد تضمنت مواداً قانونية يمكن أن تمثل مظاهراً لحقوق الإنسان، ومنها كفالة حقّ الرعاية الصحية للمواطنين، وتحمل الطبيب المسؤولية عن أخطائه الطبية ومسؤولية حاكم المدينة عن توفير الأمن والاستقرار لمواطنيه ومنع الأب من حرمان إبنه من الميراث والتأكيد على ان «أطفال النساء الإماء – أي الرقيق– يكونون أحراراً بعد وفاة أبيهم»، وايضاً حماية حقّ التملك وكذلك العقاب على الإجهاض، ومسؤولية القضاء عن حماية الاطفال اليتامى،

---

(1) أشار إليها: د. حافظ علوان الدليمي، حقوق الإنسان، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بدون سنة نشر، ص27.

(2) أشار إليها: د. سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص16.

(3) ينظر: المواد (14 و17 و25 و34) من قانون (لبت عشتار).

(4) ينظر: المواد (1 و3 و4 و30) من قانون (إيشنونا)

(5) تم إكتشاف هذه المسلة عام 1902 من قبل بعثة آثارية فرنسية، وتتضمن شريعة حمورابي (282) مادةً قانونية، مقسمة على ثلاثة أجزاء رئيسة هي «المقدمة» و«المتن» و«الخاتمة»، وهي مدونة باللغة البابلية والخط المسماري، وهي مكتوبة على مسلة ذات رأس دائري من حجر «الديوريت الأسود» وبطول مترين وخمسة عشر سنتمتراً، وعليها «3600» سطر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والعقاب الشديد على من يقوم بسرقة طفل، فضلاً عن استقلال الشخصية القانونية للمرأة، وغيرها...[1].

ومن خلال ما تقدم نجد ان بلاد الرافدين وتشريعاتها قد كانت مهداً للتشريعات الأخرى ومناراً للكثير من الأحكام العادلة التي إهتمت بالتنظيم الاجتماعي وحقوق المرأة والطفل وحق الملكية، وبالصورة التي تتفق مع ظروف تلك المجتمعات، وقد تجلت روعة تلك الأحكام في شريعة حمورابي التي تعد أبرز التشريعات العراقية وإن لم تكن أقدمها على النحو المتقدم، لما تميزت به من تنظيم تشريعي دقيق.

المطلب الثاني

حقوق الإنسان في العصر الفرعوني

كان المجتمع الفرعوني المصري في العصر القديم يتميز بفرض السلطة المطلقة للفرعون على شعبه، وفضلاً عن الوظيفة «الدينية» للفرعون فقد كانت له وظيفةً «عسكرية» تتمثل في حماية شعبة وبلاده من الأخطار الخارجية، وكانت له أيضاً وظيفة «سياسية» تتمثل في فرض واستتباب الأمن والنظام في البلاد والعدل بين الرعية، وكان الفرعون بوصفه «إلهاً» عندهم يتمتع بسلطة مطلقة لا حدود لها، لهذا كانت إرادته هي القانون وعلى المواطنين الخضوع لهذه الإرادة[2].

وقد عَرَفت الحضارة المصرية القديمة بعض الملامح الأُخرى لحقوق الإنسان ومنها حقّ الإنسان في الحياة والحق في التعليم ومبدأ المساواة والتأمين الصحي وتأجيل تنفيذ حكم الاعدام بالمرأة الحامل حتى تضع مولودها، فضلاً عن منع وأد الأطفال[3]، فضلًا عن المكانة التي شغلتها المرأة في مصر الفرعونية، إذ كان يُعترف لها بالأهلية سواءٌ كانت متزوجة أم غير متزوجة، وكان لها أيضاً الحق في تَملُك الأموال وابرام التصرفات الشخصية[4].

---

(1) ينظر: المواد (14 و23 و24 و37 و128 و129 و168 و175 و177 و209 و211 و213 و219 ـ225) من شريعة حمورابي. وللمزيد حول التشريعات العراقية القديمة، ينظر: د. فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

(2) ينظر: د. خضر خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، الطبعة الرابعة، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2011، ص31.

(3) اشار إليها: د. صلاح عبد الرحمن الحديثي وسلافة طارق الشعلان، مرجع سابق، ص23 ـ 24.

(4) اشار إليها: د. هادي نعيم المالكي، مرجع سابق، ص32.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومع ذلك فيُشار إلى أن النظام الاجتماعي في مصر القديمة كان يعرف ثلاث طبقات اجتماعية، اولها «الطبقة الارستقراطية» وهي تمثل أفراد العائلة المالكة، وثانيها الطبقة المتوسطة، وثالثها «الطبقة الدنيا» وهي طبقة الفلاحين، فضلاً عن هذه الطبقات فقد كان لدى الفرعون ما يعرف بـ «العبيد» كعبيد رجال الجيش وعبيد الكهنة وعبيد الأثرياء[1].

المطلب الثالث

حقوق الإنسان عند اليونان

تميزت الفلسفة اليونانية بأنها تقوم على مفاهيم العدالة والحرية والحكومة الدستورية التي أتاحت للفرد إمكانية مساهمته في الحكم، ومع ذلك فقد كان من نتيجة التوسع اليوناني وبسط الدولة اليونانية نفوذها على اراضي أُخرى، أن حصلت حالة من الطبقية بين المواطن اليوناني وسكان الأقاليم التي احتلها اليونان، بحيث أصبح المواطن اليوناني يترفع عن العمل بالأعمال اليدوية والحرفية التي أصبحت من صلب أعمال سكان الأقاليم المحتلة[2].

ويرى «إفلاطون» ان أول ما تُعنى به الحكومة أن تقوم بتوفير السعادة للأفراد وأن تهتم بجوانبهم الصحية، وأضاف ان الدولة يجب أن تقوم على العدل، وبخلاف ذلك فإنها ستكون دولةً فاسدة ومُهدَدَة بالانهيار، أما «آرسطو» فقد أكد على ان المُثل العليا للدولة تتمثل في سيادة أحكام القانون والعدالة والتعليم، وان الدولة قد وُجِدت لصالح الإنسان وليس العكس، وان الإنسان لم يولد إلا لكي يكون سعيداً[3]، وكان «آرسطو» يرى ان طبقة «الرقيق» هي من صنع الطبيعة التي جعلت من هؤلاء العبيد «أدوات» لتحقيق سعادة الأُسرة اليونانية[4].

ومع ذلك فإن مجتمع الدولة اليونانية كان يقوم على الطبقات الاجتماعية، إذ كان يقوم على طبقات ثلاث كل واحدة منها تختلف عن الأخرى، أدناها «طبقة العبيد» التي

---

(1) اشار إليها: د. حميد حنون، مرجع سابق، ص36 ـ 38.

(2) ينظر: د. جبار صابر طه، مرجع سابق، ص125 ـ 126.

(3) ينظر: هنري تومس ودانالي توماس، تراجم حية لأعلام الفلسفة الغربية، ترجمة تيسير شيخ الارض، مطابع وزارة الثقافة، دمشق، 1968، ص20 ـ 35.

(4) ينظر: د. فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص22.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كانت كثيراً ما تقع ضحية القتل من قبل المواطنين اليونانيين من ذوي المراكز المتقدمة[1]، ولكن حصلت فيما بعد «إنعطافة كبيرة» إزاء حقوق الإنسان وآدميته لاسيما بعد ظهور جماعة «السوفسطائيين» التي جعلت من الإنسان في ذلك الوقت يتخطى الحواجز التقليدية في هذا المجال، فضلاً عن ظهور «الجماعة الابيقورية» التي دعت إلى المساواة بين الناس وإشاعة روح الإخاء بينهم والدعوة إلى سيادة القانون، وهو ما دعت إليه «المدرسة الرواقية» أيضاً، كما نادى «صولون» من خلال دستوره الذي وضعه موضع التطبيق العملي بالمساواة بين الأغنياء والفقراء، فضلاً عن الدعوة إلى الديمقراطية...[2].

قسم تقنيات التخدير
المحاضرة السادسة
Doaaa.al-hadee@mustaqbal-college.edu.iq

شكراً لأستماعكم